

كل المضايقات والضغوطات الهادفة الى ثنيها عن مواقفها  
النضالية وأداء رسالتها الديمقراطية.  
وبالمناسبة اسمحوا لي بأن أدلي ببعض الملاحظات حول  
المسألة الدستورية.

لقد شكلت تاريخياً هذه المسألة، قبل الحماية وبعدها،  
حجر الزاوية في برنامج وأهداف الحركة الديمقراطية في  
بلادنا، وذلك من أجل تزويد هذه البلاد بقانون أسمى يرسى  
دولة الحق والقانون والعدالة والديموقراطية. ومنذ فجر  
الاستقلال طرحت الحركة الوطنية مطلب المجلس  
التأسيسي والدستور كمطلب فوري مستعجل، لا معنى  
للاستقلال الوطني بدونها. وعضو تمكين ممثلين عن الأمة  
منتخبين بشكل نزيه من طرح مشروع دستور يمكن الشعب  
من سيادته ويلبي حاجيات البلاد في الانعتاق والنهوض  
والتنمية والديموقراطية، تم اللجوء للإخصائين الأجانب  
لتحرير دستور ممنوح أجمعت الحركة الديمقراطية آنذاك  
(1962) على مقاطعته ورفضه شكلاً ومضموناً، وتمسكت  
بحق الشعب المغربي في وضع دستوره عبر مجلس تأسيسي  
منتخب بصفة شرعية.

وتعاقبت الاستفتاءات والتعديلات الدستورية ضمن نفس  
منطق «الدستور الممنوح» الذي يفوت السيادة على الشعب  
المغربي، وظلت الحركة الديمقراطية في مجملها رافضة  
لهذا المنطق ومنتشبة بإصلاحات دستورية جذرية ترسي فعلاً  
أسس الديمقراطية في البلاد. وتعاقبت المسلسلات  
الانتخابية مطبوعة بالغش والتزوير بشهادة الجميع وطنياً  
ودولياً. وعلى مر العقود، أعادت «التجارب الانتخابية»  
إنتاج نفسها، وازدادت وسائل وطرق تدخل الجهاز التنفيذي  
فيها تنوعاً ومهارة وخبرة، بدأ بالدعاية الواضحة لصالح  
مرشح الإدارة، ومروراً باختطاف صناديق الاقتراع  
والتصرف في محتوياتها، وصولاً الى استعمال المال  
والرشوة والزبونية والمتاجرة بأصوات الناخبين.. حتى  
أصبح التدخل المفضل لدى هذا الجهاز يعتمد أساساً على  
الطرق غير المباشرة في التزوير، والتحكم في اللعبة  
الانتخابية من وراء الستار، وتعميم وتقنين الزبونية  
والمناورات السياسية في الكواليس... وليس معنى هذا  
التخلي على الوسائل القمعية المباشرة الجاهزة للاستعمال  
في أي لحظة، وكلما تعرض السيناريو المرسوم لما يعرقله  
أو يحول دون تطبيقه، أو يشوش عليه مجرد تشويش...

أما فصائل الحركة الديمقراطية على اختلاف مشاربها  
ومكوناتها من أحزاب وتيارات ونقابات وجمعيات، فظلت  
تندد بهذا التزوير رغم اختلاف مواقفها حول مسألة  
المشاركة في الانتخابات علي علتها، أو مقاطعتها مبدئياً  
ورفضها جملة وتفصيلاً. والأهم من ذلك أن الإصلاحات  
الدستورية الرامية الى إرساء دولة الحق والقانون  
والديموقراطية ظلت حاضرة في برامج كل تلك الفصائل  
بدون استثناء، رغم مرور مواقف بعضها تاريخياً من  
المقاطعة والمطالبة بالمجلس التأسيسي كمدخل لأي إصلاح

بادئ ذي بدء، أقدم لكم كل التهاني حول الموقف الشجاع  
الذي اتخذته منظماتكم بشأن استفتاء 13 سبتمبر حول  
التعديلات الدستورية، وذلك بالدعوة الرسمية لعدم  
المشاركة في التصويت. وهذا الموقف إنما يشرف  
منظماتكم ويعزز موقعها ضمن صف الحركة الديمقراطية  
الحقة. وإذ هو يخدم المسار الديمقراطي العام ويعاكس  
مسلسل تزوير الإرادة الشعبية، فليس من الغريب أن يشير  
حفيظة من لهم مصلحة في هذا التزوير، أعداء الديمقراطية  
والمتشاقين بها في نفس الوقت، الحارسين على حدودها  
الشكلية الهامشية المرسومة. فلم يكن من الغريب أن تتعرض  
منظماتكم قبل الاستفتاء ويومه بالذات وبعده لأصناف  
المضايقات والضغوطات، وأشكال الحيف والقمع المباشر  
أو المتستر وراء الدعاوي القضائية، كما كان الشأن بالنسبة  
لمناضلي حزب الطليعة الذين اعتقلوا يوم الاستفتاء نفسه  
ومنعت تجمعاتهم في كل أنحاء البلاد بسبب موقفهم  
الرافض للتزوير والداعي الى مقاطعته جملة وتفصيلاً..  
وكما هو الشأن بالنسبة لكل شرفاء هذه البلاد الذين  
يجهرون بكلمة حق ويعلون صوت العدالة والديموقراطية.

وليس من الغاربه أيضاً أن تمنع منظماتكم من حق الاختلاف  
وحق التعبير، لأن هذان الحقان اللذان يشكلان ركنين  
أساسيين من أركان الديمقراطية الحضارية الإنسانية  
المتعارف عليها دولياً.. هما بمثابة محرمات بالنسبة لأعداء  
الديموقراطية في بلادنا، خاصة إذا كان الاختلاف والتعبير  
عنه يمس مصالحهم أو يشوش على مخططات الديمقراطية  
الشكلية المرتبة والمقننة سلفاً. اذك تستعمل كل الوسائل  
العتيقة والجديدة التي تعرضت لها ولا تزال كل فصائل  
حركتنا الديمقراطية، والتي تبدأ بالترغيب والترهيب  
والمساومات والضغوطات الفردية والجماعية، وتمر  
بمحاولات الإجهاض والتفجير من الداخل، وتنتهي بالقمع  
المكشوف الواضح والأحكام القضائية الصورية ضداً في  
العدالة وتجنياً عليها.

وفي هذا الإطار جاء قرار المحكمة الابتدائية بالرباط  
«بايقاف صدور جريدة أنوال مع النفاذ المعجل وعلى  
الأصل وقبل التسجيل» والذي يمكن ترجمته سياسياً  
وعملياً بما يلي: «منع جريدة أنوال من الصدور وإسكات  
صوتها يوم الاستفتاء نفسه وبشكل مستعجل، وبالتالي منع  
حق الاختلاف وحق التعبير».. وذلك في إطار الضغط  
والقمع المباشر بعد أن فشلت محاولات الترغيب والضغط  
من الداخل وانفضحت أمام العيان...

فلا يسعني أيها الرفاق، والحالة هذه، إلا التعبير لكم عن  
تضامني المطلق مع جريدة أنوال لسان حال منظمة العمل  
الديموقراطي الشعبي، وضم صوتي الى صوت كل  
الديموقراطيين المطالبين برفع المنع عليها فوراً، وإيقاف

القريب سيوضح ذلك وسيزيد في كشف الأوراق واتضح الصورة على كامل حقيقتها.

٣- المقاطعة أو عدم المشاركة في التصويت، وكلا الموقفين رغم تمايزهما في الشكل والمنطلق يلتقيان في الإصرار على المطالبة بالإصلاحات الديمقراطية التي ترسي أسس الديمقراطية، ورفض القفز والتخلي على تلك الإصلاحات وتسليم شيك أبيض لأعداء الديمقراطية مقابل عود وهمية... وبالتالي فهما الموقفين الديمقراطيين الصحيحين والمتناسبين مع موقف الجماهير الشعبية وطموحاتها.

وإذ أطلت هنا حول المسألة الدستورية فليس معنى ذلك أنها تشكل الحل السحري الذي سيخرج البلاد من أزمتها، بل أن تلك الأزمة لن تعرف مخرجاً لها إلا في إطار برنامج صحيح للتنمية والتحرر وعلماً بأن هذا البرنامج لن يعرف طريقه إلى النور هو الآخر إلا في إطار ديمقراطي، إذ من البديهي أن لا تنمية بدون ديمقراطية والعكس بالعكس. وخارج هذا الإطار، أشك كثيراً في قدرة حكومة ما كيفما كانت تركيبها على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المزمنة الخطيرة التي عمت الأفق أمام الأجيال المقبلة، وتراكت عواقبها ومخلفاتها على مر العقود في ظل الهيمنة والتبعية للأجنبي على حساب المصلحة الوطنية والشعبية.. أشك في قدرة حكومة ما تقفز على الإصلاحات الدستورية الجوهرية الضرورية وتقبل بنفس الإطار الذي نتج الأزمة ويعيد إنتاجها يومياً على حل أي من المشاكل الكبرى المطروحة، أو تقديم الملموس لجماهيرنا في حياتها اليومية، وأخشى أن تكون تلك الحكومة وأتباعها مجرد واجهة إضافية منتصبة في وجه الجماهير لتميرير نفس المخططات الاستغلالية الاستبدادية.

مرة أخرى أعبر لكم عن تضامني المطلق مع منظمكم في المحنة التي تجتازها، وأطالب برفع الحيف عن جريدة أنوال المناضلة ورجوعها إلى حضيرة الصحافة الوطنية الديمقراطية الملتزمة.. وأبلغكم تحياتي الرفاقية الصادقة.

عبد الغني بوسته السرايري  
(٣٠ سبتمبر ١٩٩٦)

دستوري، إلى مواقف المشاركة رغم التزوير والقبول به كمعطى دائم وليس عرضي، وصولاً إلى مرحلة «التراضي والتوافق والتناوب»... رغم هذه التبدلات أو التكيفات بقيت الإصلاحات الدستورية الجذرية المذكورة تشكل مطلباً حاضراً في برامج كل فصائل الحركة الديمقراطية بدون استثناء.. إلى أن جاء استفتاء ١٣ سبتمبر ١٩٩٦ حول التعديلات التي تفضل بصياغتها الأساتذة الفرنسيين الثلاث: جورج فيديل وإيف جودمي وميشيل روسي، في إطار الدستور الممنوح الذي يفوت سيادة الشعب ويغيب أسس الديمقراطية كما أسلفنا. فما هي الخيارات التي كانت مطروحة أمام فصائل الحركة الديمقراطية؟

١- التصويت بلا: والمعنى السياسي لذلك هو رفض التعديلات المقترحة لصالح البقاء على الصيغة القديمة ضمن نفس الدستور الممنوح، وبالتالي تزكية هذا الأخير وتثبيتته برمته.

٢- التصويت بنعم: ومعناه التخلي النهائي عن الإصلاحات الدستورية الديمقراطية الحقة، وضرب عرض الحائط التاريخ النضالي والتضحيات الجسيمة من أجل إرساء أسس الديمقراطية، والقبول بتفويت سيادة الشعبية ضمن الدستور الممنوح، وتزكية وتثبيت هذا الأخير بصفة نهائية. أما بعض التبريرات المقدمة على أن التصويت بنعم من شأنه أن يخلق «جو الثقة» و«يفتح آفاق التعاون البناء لحل المعضلات الكبيرة المطروحة للبلاد»، وأنه «سيرفع حالة الانتظار الموجودة لدى المستثمرين والأبنك ورجال الأعمال منذ سنة ١٩٩٣»... (تصريحات الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي لجريدة لوماتان بالفرنسية).. هذه التبريرات لا تستقيم لأي منطق. فهل هي من باب السداحة السياسية أم أنها تخضع لمنطق الحسابات والرهانات السياسية.

فبأي منطق يتم الحديث عن «جو الثقة» من موقع الحركة الديمقراطية والرضوخ للأمر الواقع بالتصويت «بنعم» لرفع الشك والظن على نوايا تلك الحركة.. وكأنها هي المسؤولة عن «جو عدم الثقة»، وليس الحكم الذي يرفض الديمقراطية ويديم أزمتها... وبأي منطق نقبل التسليم لبرلمان طاله التزوير بشهادة الجميع (بدأ بالتلاعب في اللوائح الانتخابية نفسها ووصولاً إلى إعلان النتائج على هوى الجهاز التنفيذي) صلاحيات إصدار قوانين مصيرية سترتب ليس الإخراج البرلماني الجديد وحسب، بل أنها ستتحكم في مصير الأجيال المقبلة (الجهوية واللامركزية المزعومة في إطار المركزية المفرطة للجهاز التنفيذي وغياب أسس الديمقراطية...)?

فهل هذا من باب السداحة السياسية أو أنه يدخل في إطار تراضي خفي، يسلم فيه أصحاب «نعم» بالأمر الواقع دستورياً، ويتخلون نهائياً عن المطالبة بالإصلاحات الدستورية الديمقراطية مقابل حصص في الغرف النيابية الجديدة والوعد بـ«حكومة التناوب» المرتقبة؟ المستقبل